الأمم المتحدة

A/HRC/42/47

الجمعية العامة

Distr.: General
10 July 2019
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مجالات الحياة خارج نطاق الأسرة المعيشية، مع التركيز على الأماكن العامة

تقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

موجز

الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مجالات الحياة خارج نطاق الأسرة المعيشية، ولا سيما في الأماكن العامة، يشكل عنصراً أساسياً من عناصر حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. ومع ذلك، كثيراً ما يُهمل توفير الخدمات ورصدها في هذه الأماكن. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان وتؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل الأشخاص بلا مأوى. وفي هذه الحالات، يؤدي انتهاك الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي إلى انتهاك العديد من الحقوق الأخرى ذات الصلة. وعدم قيام الدول بإدراج الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة وفي مجالات الحياة الأخرى خارج الأسر المعيشية ضمن السياسات والخطط، يتعارض أيضاً مع الالتزام الذي قطعته بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

GE.19-11760(A)

1911760

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٠/٣٣، كُلف المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ليو هِلِر، بالعمل على معرفة التحديات والعقبات التي تحول دون الإعمال الكامل لهذا الحق، وتحديد الثغرات القائمة في مجال حماية هذا الحق، والممارسات الجيدة وعوامل التمكين. وفي هذا التقرير، يركز على إعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مجالات الحياة خارج نطاق الأسرة المعيشية، مع التركيز بوجه خاص على الأماكن العامة.

٢- وتضمنت المنهجية المستخدمة في التقرير بحوث مكتبية وردود على استبيانات أرسلت إلى الدول ومنظمات المجتمع المدني، وتم تلقي ١٥ رداً[(١)]. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المقرر الخاص اجتماع مائدة مستديرة لتبادل الأفكار في جنيف يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٣- وفي الكثير من المجتمعات، تعتمد العديد من الجماعات والأفراد على أماكن تقع خارج نطاق الأسرة المعيشية للعيش والتمتع بالحقوق المكفولة لهم، بما في ذلك حق الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وتشمل هذه الفئات الأشخاص في المؤسسات الجزائية ومراكز الاحتجاز، والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى الذين يقضون فترات طويلة في المستشفيات والمراكز الصحية، والطلاب في المدارس الداخلية والعمال الذين يتطلب عملهم البقاء لفترات طويلة في أماكن عمل مفتوحة. كما تشمل الأشخاص الذين يقيمون في هذه المجالات بسبب التشرد، والفقراء الذين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في أو قرب مساكنهم، والأشخاص الذين يعملون بشكل رسمي أو غير رسمي في أماكن عامة في المناطق الحضرية. وعلى نطاق أوسع، تشمل هذه الفئات عامة الناس الذين يتنقلون يوميا بين الضواحي والمدن. وحتى إذا تمكن الناس من الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي على مستوى الأسرة المعيشية، فإن مجالات الحياة خارج الأسرة المعيشية لا تزال بالغة الأهمية، لأن الحاجة إلى الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي لا تقل خلال فترات وجودهم خارج المنزل. وفي واقع الأمر، فإن من الأهمية بمكان أن يتمكن كل فرد من التمتع الكامل بحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في كل مكان.

٤- بيد أن من الواضح عدم الاعتراف بأهمية حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في العديد من المجالات خارج المنزل، وهناك قلة من الدول التي اعتمدت تدابير لضمان إعمال هذه الحقوق. ونتيجة لذلك، وبالنسبة للكثيرين، فإن الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي غير متاح في العديد من المجالات خارج المنزل بصورة كافية وميسرة ومعقولة وآمنة أو ميسورة التكلفة، أو أن الأشخاص الذين يعتمدون على هذه الخدمات غير مرئيين لأغراض الرصد[(٢)]. وعلى الرغم من أن تركيز سياسات الدول بشأن المياه والمرافق الصحية لم يمكن إلى حد كبير من تحسين إمكانية الحصول على هذه الخدمة على مستوى الأسر المعيشية، فإن ولاية المقرر الخاص أقرت على نطاق واسع بأهمية الحصول على المياه والمرافق الصحية في العديد من

(١) انظر: www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/ServiceRegaulation.aspx.

(٢) See Roy Carr-Hill, “Missing millions and measuring development progress”, *World Development*, vol. 46 (June 2013).

المجالات خارج المنزل، وانعكس ذلك في التقارير عن الزيارات القطرية ومن خلال الرسائل المتعلقة بهذا الأمر. وأثناء الزيارات الرسمية، قابل المقرر الخاص العديد من الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية التي تحتاج إلى الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي خارج نطاق الأسرة المعيشية وتتأثر حياتهم سلباً عندما لا تتوفر هذه الخدمة بصورة كافية. وفي الهند، وجد المقرر الخاص أن عدم كفاية المراحيض العامة يدفع الباعة المتجولين إلى دفع مبالغ مالية لحراس المباني المجاورة من أجل الوصول إلى هذه المرافق (A/HRC/39/55/Add.1، الفقرة ٢٣. وفي ماليزيا، اطلع المقرر الخاص على الصعوبات التي تواجه مغايري الهوية الجنسانية وذوي الهوية الجنسية غير المطابقة لدى الحاجة إلى الوصول إلى المرافق الصحية في أماكن العمل، لأن أرباب العمل يجبرونهم على استخدام المراحيض المخصصة لنوع جنسهم الذي حُدد عند ولادتهم (A/HRC/42/47/Add.2) الفقرة ٥٨.

٥- وفي ضوء حاجة الناس الواضحة إلى الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي خارج نطاق المنزل، ونظراً لالتزامات الدول باحترام وحماية وإعمال حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، فإن تجاهل هذه الاحتياجات يمكن أن يؤدي إلى ثغرة في مجال حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، يسعى المقرر الخاص في هذا التقرير إلى توفير منبر لتوضيح الحاجة الملحة إلى زيادة الاهتمام بمجالات الحياة خارج نطاق الأسر المعيشية عند تحديد كيفية الإعمال التدريجي لحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. ومن بين مجالات الحياة خارج الأسرة المعيشية، يركز التقرير بصفة خاصة على الأماكن العامة التي تعاني في جميع أنحاء العالم من نقص كبير في توفير هذا الحق، وعلى أهمية تسليط الضوء عليها في سياق الجهود التي تبذلها الدول بهدف الإعمال التدريجي للحق في المياه وخدمات الصرف الصحي.

٦- وفي هذا التقرير، يتناول المقرر الخاص في البداية مسألة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مجالات الحياة خارج نطاق المنزل (الفرع الثاني). ثم يحدد الكيفية التي يمكن بها إعمال حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة (الفرع الثالث)، قبل النظر في الطريقة التي ينبغي للدول أن تكفل بها إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية في الأماكن العامة تمشيا مع المضمون المعياري لإعمال الحقوق (الفرع رابعاً). وفي الفرع الخامس، يتناول أوجه الترابط بين الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، وغير ذلك من حقوق الإنسان في الأماكن العامة. ويختتم التقرير بتوصيات.

ثانياً- مجالات الحياة خارج الأسر المعيشية

٧- على الرغم من أن التزام الدول باحترام وحماية وإعمال حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي يشمل جميع الأشخاص دون تمييز، فإن السياسات والممارسات الوطنية المتعلقة بالإعمال التدريجي لهذا الحق تكون محدودة، كليا أو في أغلب الأحيان، إزاء تنفيذ المشاريع الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى هذا الحق داخل الأسر المعيشية. ومع ذلك، وسّعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم ١٦(١٩٩٨) بشأن الحق في الخصوصية نطاق مفهوم "المسكن" ليشمل "المكان الذي يقيم فيه الشخص أو يزاول فيه نشاطه المعتاد". وبالمثل، اعترفت الجمعية العامة في قرارها ١٧٨/٧٢ بحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف

الصحي وأوضحت أن "حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة يكفل للجميع ... الحصول على المياه ... و... حق الإنسان في الصرف الصحي يكفل للجميع ... الوصول إلى المرافق الصحية ... في جميع مجالات الحياة".

٨- وهناك عدة تعاريف يمكن اعتمادها لمجالات الحياة خارج نطاق الأسرة المعيشية، ولا سيما عند النظر إلى الثغرات على الصعيد العالمي في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. ويمكن أن تشمل تلك المجالات الأماكن التي يعيش فيها الناس خلاف مساكن الأسر المعيشية التقليدية (الشوارع والسجون والمهاجع ومخيمات اللاجئين)؛ وأماكن العمل؛ والأماكن التي يمضي فيها الناس الكثير من الوقت (الأماكن العامة والمدارس وأماكن العبادة)؛ والأماكن التي يوجد فيها أشخاص من حين لآخر وقد يمضون فيها وقتاً طويلاً (المتاجر ومحطات النقل العام ومرافق الرعاية الصحية والمكاتب الحكومية والمباني العامة الأخرى والحدائق العامة والتجمعات والمطاعم والمباني العامة). وجميع مجالات الحياة العامة هذه تتطلب إيلاء الاهتمام للتمتع بحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي، ولكنها متغايرة السمات، وتختلف إلى حد كبير من حيث توفير الاحتياجات والنهج الملائمة لذلك. ويوضح الفرع التالي هذا التباين، مع تسليط الضوء على بعض مجالات الحياة التي تتطلب اهتماماً خاصاً واتخاذ مبادرات تتعلق بها على وجه التحديد.

ألف- المجالات المثيرة للقلق بشأن إعمال حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي

٩- في المؤسسات التعليمية، جرت تجارب جيدة بشأن تلبية الحاجة إلى الوصول إلى خدمات المياه والمرافق الصحية. فالتقرير الذي أعده برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في المدارس قدّم، على سبيل المثال، إرشادات بشأن الكيفية التي ينبغي للدول أن تكفل بها إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وشدد على أن الماء الصالح للشرب ينبغي أن يتوفر من مصدر محسن، في حين يجب أن تكون المرافق الصحية غير مختلطة وجيدة وتراعي الخصوصية ويمكن الوصول إليها[٣]. وتناول المقرر الخاص مسألة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في المدارس، على سبيل المثال، أثناء الزيارة التي قام بها إلى السلفادور، حيث لفت الانتباه إلى عدم توافر المياه في المدارس الريفية، ووجد أن المسؤولية عن توفير المياه تقع على عاتق مديري المدارس، وليس الحكومة (A/HRC/33/49/Add.1)، الفقرات ٤٦-٤٧.

١٠- والتقرير المشترك لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف بشأن مرافق الرعاية الصحية يبين كذلك ضرورة أن تتيح المستشفيات والعيادات إمكانية الحصول على مياه نقية في مرافقها، فضلاً عن توفير مرافق صحية جيدة، وينبغي أن تشتمل على مرحاض واحد على الأقل للموظفين ومرحاض منفصل للسيدات به التسهيلات اللازمة للنساء في فترة الطمث، ومرحاض لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. ويحدد التقرير أيضاً أن الامتثال لأهداف التنمية المستدامة

(٣) انظر تقرير اليونيسيف/منظمة الصحة العالمية "مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس، التقرير الأساسي العام، ٢٠١٨".

بشأن وسائل النظافة الصحية يعني توفير مرافق لغسل اليدين بالصابون والمياه في حدود خمسة أمتار من المراحيض[٤].

١١- كما اعتُبرت أماكن العمل مجالات حياة ينبغي أن تتوفر فيها المياه والمرافق الصحية وفق المعايير المطلوبة. ويمكن أن تكون أماكن عمل رسمية، عندما يتم إنشاؤها وتشغيلها من قبل صاحب العمل، أو غير رسمية، حيث يمكن للأشخاص استخدام الأماكن العامة للقيام بأنشطتهم الاقتصادية. وأوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية يشمل ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي لجميع العمال، والأهم من ذلك، أنها اعترفت بأن هذه الحقوق تمتد أيضاً إلى الأشخاص العاملين بصورة غير رسمية[٥]. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت منظمة العمل الدولية عدداً من الاتفاقيات والتوصيات والتقارير بيّنت فيها ضرورة توفير مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي الكافية في أماكن العمل بوجه عام، وتناول كذلك مسائل المياه وخدمات الصرف الصحي فيما يتعلق بالعديد من أماكن العمل المفتوحة.

١٢- والتمتع بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي يعترف بأنه واجب التطبيق في السجون ومرافق الاحتجاز. فعلى سبيل المثال، فإن القاعدة ٢٠-٢ من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا) تنص على أن " تُوفَّر لكل سجين إمكانية الحصول على ماء صالح للشرب كلَّما احتاج إليه". وأعرب المقرر الخاص في رسالة مشتركة إلى البحرين عن القلق إزاء قيام سلطات السجن بقطع المياه، بما فيها مياه الشرب، لفترات تصل إلى ٣٦ ساعة، مما يؤدي إلى تفشي الأمراض بين السجناء[٦]. وعلاوة على ذلك، رأى خلال الزيارة التي قام بها إلى السلفادور أن المراحيض في السجون هي مجرد حفر يستخدمها حوالي ١٥ إلى ٢٥ شخصاً دون أي قدر من الخصوصية (A/HRC/33/49/Add.1، الفقرة ٨٦).

باء- أهداف التنمية المستدامة ومجالات الحياة خارج نطاق الأسر المعيشية

١٣- هناك عدد من أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها تتناول كفالة أن تتاح خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي في مجالات الحياة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، تقتضي الغايتان ٦-١ و٦-٢، على التوالي، أنه تحقق الدول بحلول عام ٢٠٣٠ "وصول الجميع بشكل منصف إلى مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة" و"حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وإنهاء التغوط في العراء". ومن خلال تحديد حق جميع الأشخاص في الاستفادة من الإجراءات الرامية إلى تحقيق تلك الغايات، وتحديد أن الحصول على المياه يجب أن يكون شاملاً للجميع، فإن الهدف ٦ يذهب بوضوح إلى أبعد من معالجة

(٤) انظر التقرير المشترك لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف، "المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في مرافق الرعاية الصحية: الحالة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وسبل المضي قدماً" (٢٠١٥)؛ والتقرير المشترك لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف، "مرافق الغسيل والرعاية الصحية: التقرير الأساسي العالمي، ٢٠١٩".

(٥) انظر التعليق العام للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رقم ٢٣(٢٠١٦) بشأن الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية، الفقرة ٤٧(د).

(٦) انظر أيضاً الوثيقة UA BHR 4/2018 المتاحة في الموقع https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=23766.

إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية على مستوى الأسرة المعيشية، بل يقتضي كذلك أن تطبق الدول إجراءات تهدف إلى تحسين إمكانية حصول الجميع عليها، حيثما كانت هناك حاجة. وكجزء من هذا الالتزام، فإن التفسير الدقيق للأهداف والغايات الأخرى، بالنظر إلى المياه وخدمات الصرف الصحي بوصفهما مسألة شاملة، يوضح ويؤكد الالتزام بتوفير الحصول على المياه والمرافق الصحية في مختلف المجالات خارج نطاق الأسر المعيشية.

١٤- وفي هذا الصدد، تقتضي الغاية ٣-٣ من أهداف التنمية المستدامة أن تعمل الدول على مكافحة "الأمراض المنقولة عن طريق المياه والأمراض المعدية الأخرى ومكافحتها"، في حين تدعو الغاية ٣-٩ الدول إلى "الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن ... تلوث المياه والتربة". ويمكن القول بسهولة إنه لا يكفي لتحقيق تلك الأهداف التركيز على تقديم الخدمات على مستوى الأسرة المعيشية. وعلاوة على ذلك، تقتضي الغاية ٤-أ قيام الدول ببناء مرافق تعليمية بطريقة "تراعي الأطفال وذوي الإعاقة والفوارق بين الجنسين" بغية توفير بيئة تعليمية إيجابية؛ ويشمل المؤشر المتعلق بهذه المسألة نسبة المدارس التي تتوفر فيها مياه الشرب الأساسية، والمرافق الصحية الأساسية غير المختلطة، والمرافق الأساسية لغسل الأيدي. وبالمثل، تشير الغاية ٨-٨ إلى أنه يتعين على الدول "حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال". كما يُعترف بالأهمية الحيوية لتطوير مستوطنات خارج مجالات الأسر المعيشية " شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة " (الهدف ١١). وتحقيق ذلك، وفقاً للهدف ١١-٧، يتعين على الدول "تعميم إمكانية التمتع بأماكن خضراء وعامة مأمونة وشاملة ومُيسَّرة، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة". وينطبق المنطق نفسه فيما يتعلق بالهدف ٤-١، الذي يدعو الدول إلى ضمان تمكن الرجال والنساء، لا سيما الضعفاء والفقراء، من الوصول، في جملة أمور، إلى الخدمات الأساسية، دون تقييد أن يكون الوصول إليها على مستوى الأسرة المعيشية. وعلاوة على ذلك، تتعلق الغاية ٢-٢ بمسألة سوء التغذية وترتبط ارتباطاً واضحاً بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية في مجالات الحياة خارج نطاق الأسرة المعيشية. ومن خلال إيلاء اهتمام خاص للأطفال والفتيات المراهقات فيما يتعلق بهذا الهدف، يجب على الدول أن تنفذ إجراءات خارج الأسر المعيشية، ولا سيما في المؤسسات التعليمية التي يمضي فيها الأطفال والشباب الكثير من الوقت.

١٥- وأخيراً، وفي الأهداف والغايات التي تسعى إلى وضع حد للتمييز وتحقيق الإدماج والمساواة وتعزيزهما، يمكن القول إن الدول مطالبة أيضاً بضمان توفير المياه والمرافق الصحية الكافية في المجالات الواقعة خارج نطاق الأسرة المعيشية. وهي تشمل الغاية ٥,١، التي تدعو إلى الحد "من جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان" والغاية ١٠,٢، التي تدعو الدول إلى "تدعيم وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بصرف النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك". ومثلما سيرد لاحقاً، فإن نقص توفير المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن خارج نطاق الأسرة المعيشية قد يولد قدراً كبيراً من عدم المساواة ويؤدي إلى استضعاف اقتصادي واجتماعي للعديد من الفئات المهمشة، ولا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات

الجنسين. وبناء على ذلك، فإن تعزيز سبل الوصول إلى مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن خارج نطاق الأسرة المعيشية هو جزء حيوي من معضلة إنهاء عدم المساواة والتمييز.

١٦- وعلى الرغم من أن التقارير المشتركة الأخيرة الصادر عن منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بشأن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في المدارس ومرافق الرعاية الصحية هي موضع ترحيب وتمس الحاجة إليها (رغم أن هناك مجالا لتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان)، فإن تلك المجالات المذكورة تشكل جزءاً من مجموعة متنوعة من الأماكن الواقعة خارج نطاق الأسرة المعيشية التي يكون من الضروري كفالة الوصول فيها للمياه وخدمات الصرف الصحي. وفي غياب إيلاء الاعتبار الملائم لجميع الأماكن التي يكون وصول الناس فيها للمياه وخدمات الصرف الصحي أمر حيوي، فإن التقصير في هذا الصدد قد يشمل الأشخاص وتلك المجالات الحياتية على حد سواء.

١٧- ويشدد المقرر الخاص على أن تحقيق الوصول الشامل والمنصف إلى خدمات المياه ومرافق الصرف الصحي المأمونة والميسورة التكلفة للجميع، على النحو الوارد في أهداف التنمية المستدامة، يجعل من الضروري إبراز أهمية الشروط المتمثلة في أن تكون هذه الخدمات شاملة للجميع في السياسات والممارسات. وسوف يسمح ذلك بإدخال طائفة واسعة من المجالات خارج نطاق الأسرة المعيشية، بالإضافة إلى المجالات التي تدخل أصلا في نطاق إشراف المنظمات الدولية وتحكمها صكوك دولية.

ثالثاً- حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة

ألف- المفاهيم

١٨- في إطار المناقشات بشأن الأماكن العامة، كان يتم التركيز تقليدياً على الخصائص المادية للمكان وموقعه أو سبل الوصول إليه، عند السعي إلى تحديد ما إذا كان مكان بعينه يندرج تحت تصنيف "الحيز العام". ودائماً ما تستخدم مسألة الإشراف على الممتلكات لتحديد ما إذا كان المجال يشكل حيزاً عاماً أم لا، والأماكن التي تقع تحت الإشراف العام هي وحدها التي تصنف على هذا النحو[٧]. وثمة فهم آخر يستند إلى الكيفية التي يستخدم بها مكان ما لتحديد ما إذا كانت تنطبق عليه صفة المكان العام، والأماكن التي تستخدم للتفاعل بين الأشخاص هي التي تطلق عليها هذه الصفة[٨]. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تعاريف أحدث ومتطورة تستخدم بشكل تدريجي لتعكس حقيقة أن مفهوم المكان العام أوسع وأكثر دقة مما كان عليه في السابق. فعلى سبيل المثال، فإن الخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٦، تعرّف الأماكن العامة على أساس الأغراض التي تستخدم لها، وتعرفها على أنها "مجالات متعددة الأغراض تصلح للتفاعل الاجتماعي وتتسم بالشمول، وتراعي صحة الإنسان ورفاهه، وتتيح التبادل الاقتصادي والتعبير الثقافي... وتكون مصممة ومدارة لكفالة

(٧) See Lidia Mierzejewska, "Appropriation of public urban space as an effect of privatisation and globalisation", *Quaestiones Geographicae*, vol. 30, No. 4 (2011).

(٨) See Hare Kılıçaslan, "Urban metaphors in the interaction of child with public space", *Rupkatha Journal on Interdisciplinary Studies in Humanities*, vol. 10, No. 3 (2018).

التنمية البشرية وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وتشاركية، فضلاً عن التشجيع على التعايش والتواصل والإدماج الاجتماعي."

١٩- وهذه التعاريف الأكثر دقة تعكس إلى حد كبير ماهية الأماكن العامة وما تعنيه بالنسبة للأفراد والمجتمعات المحلية. وهي تعكس قدرة هذه الفضاءات العامة على أن تكون أماكن للمشاركة والتجمع والاندماج وتؤدي دوراً حيويا في المجتمع، ولا يقتصر الأمر على مجرد الاعتراف بوجودها، كما تفتح الباب للنظر في الأماكن العامة بوصفها مناطق للإعمال التدريجي لحقوق الإنسان.

٢٠- وهذا التقرير يضع في الاعتبار بعض عناصر التعاريف المتعلقة بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي استناداً إلى الفكرة القائلة بأن الأماكن العامة هي الأماكن التي تحدث آثاراً إيجابية على الصعد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على الأفراد والمجتمعات والدول. ومع ذلك، يرى المقرر الخاص أن مفهوم الفضاء العام يجب أيضاً أن يعترف بالدور الحيوي الذي تؤديه هذه الأماكن بوصفها مجالات يستطيع الناس فيها ممارسة حقوق الإنسان ويتم فيها إعمال هذه الحقوق واحترامها وحمايتها. ولدى تناول هذا العنصر في تعاريف الأماكن العامة، ستكون هناك حاجة إلى قرارات سياساتية من أجل الاعتراف بأهميتها بالنسبة لحقوق الإنسان، وبناء على ذلك، يتم إيلاء الاعتبار المناسب في هذه القرارات لأفضل طريقة لضمان حقوق الإنسان. وفي القوانين والسياسات الوطنية، ينبغي للدول أن تعترف بأن هذه الأماكن تشكل مجالات للمشاركة والمساواة والإدماج، وتكون في متناول الجميع، ويمكن أن يستخدمها الجميع لممارسة حقوق الإنسان المكفولة لهم، بما في ذلك حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.

باء- الإطار التشريعي

٢١- من أجل الاعتراف على النحو الواجب بالأماكن العامة بوصفها مجالات ذات أهمية بالنسبة للتمتع بالحقوق المتعلقة بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي ولتنسيق التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل الإعمال التدريجي لتلك الحقوق، فإن من الأهمية بمكان وجود أطر تشريعية تستند إليها تلك الحقوق في هذا السياق لكفالة تحمل المسؤولية عن تحقيق هذه الأهداف.

٢٢- وشدد المقرر الخاص في تقريره السابق بشأن تنظيم تقديم الخدمات على أهمية أن تتخذ الدول خطوات متضافرة وفورية لوضع أطر قانونية وطنية فعالة لتنفيذ وتنظيم توفير المياه وخدمات الصرف الصحي (A/HRC/36/45). وهو يسلط الضوء في هذا التقرير على ضرورة توسيع الأطر التنظيمية، بما في ذلك الالتزام بتنفيذ الأنظمة المتعلقة بالوصول إلى الخدمات في الأماكن العامة (A/HRC/36/45).

٢٣- وتنفيذ الأطر التشريعية الفعالة في الأماكن العامة يمكن أن يساعد على تذليل الصعوبات المطروحة بانتظام عند البحث عن سبل لتنفيذ أو استدامة الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي. وهذه الصعوبات يمكن أن تعيق الوصول أو تولد آثاراً تراجعية في الإعمال التدريجي لهذه الحقوق. وغالباً ما تقع الأماكن العامة خارج نطاق عمل الجهات الرسمية التي تقدم خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي، ونادراً ما يتم تشجيع تلك الجهات على

إدراج الأماكن العامة في نطاق عملها، مما يحد من توافر الخدمات. وعلاوة على ذلك، يتم أحياناً الضغط على السلطات العامة، والسلطات المحلية على وجه الخصوص، لتوفير خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة، ولكن لا توجد وسائل أو سلطة لإجبار مقدمي الخدمات الذين يقومون بتشغيل هذه الأماكن على القيام بذلك.

٢٤- ولا يوجد دليل على أن هناك أنظمة فعالة بشأن توفير المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة. ومع ذلك، وضعت بعض الحكومات ونفذت أطر عمل لضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي في هذه الأماكن. ففي الفلبين، على سبيل المثال، وعملاً بمرسوم رئاسي، وضعت أنظمة محددة تحكم تصميم وتوافر وسهولة الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في محطات الحافلات[٩]. وبموجب هذه الأنظمة، يكلف موظفو الصحة المحليون بالإشراف على تنفيذ الأنظمة وتطبيقها في المناطق التابعة لهم. كما تحدد الأنظمة معايير توفير هذه الخدمات بموجب التشريعات، وتحدد عقوبات على عدم الامتثال لها.

٢٥- ومع ذلك، ثمة عدم اتساق مثير للقلق بشأن اعتماد الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بهذه الخدمات في الأماكن العامة. وفي بعض الدول، يُترك لموفري خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة القيام بالتنظيم الذاتي لخدماتهم. والتنظيم الذاتي يجعل الرقابة على الأنشطة مسألة داخلية، مما يتيح لمقدمي الخدمات الحكم على تصرفاتهم وأفعالهم استناداً إلى معايير محددة داخلياً دون إشراف مستقل. وفي سري لانكا، يتم توفير المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة بواسطة هيئات محلية عملاً بأوامر تصدر عن الحكومة المحلية. ومن ثمّ يتم تنظيم توفير المياه من خلال عمليات ذاتية لمراقبة وضمان الجودة، وتستخدم معايير منظمة الصحة العالمية لتحديد جودة مياه الشرب[١٠]. وفي حالات أخرى، تعتمد الأنظمة في شكل مبادئ توجيهية إدارية غير ملزمة. وفي الهند، وضعت وزارة السكك الحديدية كتيباً للمعايير والمواصفات لمحطات السكك الحديدية، والذي يلاحظ أنه يقدم توجيهات بشأن العديد من جوانب تشييد محطات السكك الحديدية وتجديدها، بما في ذلك الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي، ولكن دون فرض أي شروط ملزمة على أصحاب الامتياز[١١].

٢٦- وعندما لا تنص الأنظمة على العناصر الأساسية للوصول إلى الخدمات في الأماكن العامة، مثل رصد الامتثال، قد يكون لمواطن الضعف هذه تأثير على إعمال حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. فالأنظمة التي تم تحليلها من أجل هذا التقرير، على سبيل المثال، تغض الطرف إلى حد كبير عن مبادئ حقوق الإنسان الرئيسية، مثل يسر التكلفة وعدم التمييز، ويحتوي القليل منها على أحكام لرصد التنفيذ. وحتى في الحالات التي تراعي فيها الأنظمة قيم حقوق الإنسان، غالباً ما يتم ذلك بطريقة جزئية، حيث تحتوي، على سبيل المثال،

(٩) See Code of Sanitation of the Philippines, Presidential Decree No. 856, chapter IX: Rest areas, bus stops, bus terminals and service stations.

(١٠) انظر المذكرة المقدمة من سري لانكا على الرابط www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/PublicSpaces.aspx.

(١١) Ministry of Railways, Government of India, *Manual for Standards and Specifications for Railway Stations*, vol. 1 (2009).

على قواعد تتعلق بإمكانية الوصول ولكن ليس القدرة على تحمل التكاليف[١٢]، أو حماية مجموعة ما دون سواها من التمييز في الوصول. وعادةً ما تهدف الأنظمة إلى ضمان قدر من التكافؤ بين وصول الرجل والمرأة إلى المراحيض العامة، ولكن لم يجد المقرر الخاص أن أي من الأنظمة يتعلق بضرورة تخصيص مراحيض للجنسين أو توفيرها لجنس ثالث. وتبعاً لذلك، وعلى الرغم من وجود بعض الأمثلة على الأطر التنظيمية التي تحكم الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة، لا يبدو أن أي دولة تنظم هذا الوصول حتى الآن من منظور حقوق الإنسان، ويكون محور الأنظمة هو المحتوى المعياري للحق في المياه وخدمات الصرف الصحي.

جيم- إطار المساءلة

٢٧- إن عدم وجود معايير وطنية يمكن الحكم على أساسها، أو مجرد عدم احترام تلك المعايير، يمكن أن يقوّض بشدة التمتع بالحق في المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة عن طريق الحد من إمكانية مساءلة الجهات الفاعلة عن تصرفاتها وإخفاقاتها. وفي كينيا، على سبيل المثال، تم وضع مبادئ توجيهية وطنية لتحديد الرسوم التي تفرضها جهات صغيرة مستقلة مقابل التزويد بخدمات المياه وأكشاك المياه، والتي يعتمد عليها كثير من الناس لتلبية احتياجاتهم المائية في الأماكن العامة، لكن هذه المعايير لا تنطبق على البائعين غير الرسميين الذين لا يخضعون للمساءلة عن عدم الالتزام[١٣]. وعلاوة على ذلك، فإن سلطات الدولة، رغم أنها تتحمل الواجب الرئيسي عن انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن تصرفات بائعي المياه المستقلين، لكنها لا تخضع للمساءلة عن عدم امتثالها.

٢٨- وقد سلط المقرر الخاص الضوء في تقريره السابق بشأن مفهوم المساءلة في سياق حق الإنسان في المياه والمرافق الصحية، على الأهمية الأساسية لضمان المساءلة إذا أرادت الدول أن تعمل هذه الحقوق بشكل تدريجي (A/73/162). ومن أجل تحقيق هذا الهدف، من المعلوم أن مفهوم المساءلة يحتوي على عدة أبعاد متميزة ولكنها مترابطة ويجب أن يتحقق كل منها في سياق إتاحة الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة.

٢٩- ويتطلب البعد الأول أن يكون لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في توفير خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة أدوار ومسؤوليات ومعايير أداء محددة بوضوح. وهذا أمر بالغ الأهمية في ضوء تشظي المسؤولية عن توفير المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة. وعلى الرغم من أن المسؤولية عن توفير مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي

(١٢) See, Newfoundland and Labrador, "Public market guidelines" (September 2011); and Housing and Land Use Regulatory Board, Philippines, "Implementing rules and regulations to govern the processing of applications for locational clearance of markets (as amended), B1 (a) and (b)".

(١٣) See Sohel Ahmed and others, "Cooking up a storm: community-led mapping and advocacy with food vendors in Nairobi's informal settlements", International Institute for Environment and Development working paper (June 2015).

في الأماكن العامة تقع تقليدياً على عاتق الدول، ولا سيما السلطات المحلية[١٤]، فقد زاد خلال السنوات الأخيرة تفويض كل هذا الدور أو جزء منه إلى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية[١٥]. وعلاوة على ذلك، أصبح من الشائع الآن أن تكون مختلف عمليات تشغيل وصيانة مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي (مثل البناء والتنظيف والتجديد) هي مسؤولية مشتركة بين مختلف الوكالات، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقويض المساءلة الواضحة عن توفير الخدمات[١٦]. وفي الهند، على سبيل المثال، وجد البنك الدولي أن التأجير الخاص هو أحد الأشكال الشائعة لتشغيل المراحيض العامة، حيث تشيد دورات المياه باستخدام أموال البلدية ولكن يتم تشغيلها من قبل القطاع الخاص أو منظمات غير حكومية تتقاضى رسوماً على الخدمة[١٧].

٣٠- وعندما تكلف كيانات خاصة وغير حكومية بالإشراف الكامل على مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة، فإن مسألة مسؤولية الشركات قد تعوق إمكانية تحديد الجهة المسؤولة عن التشغيل، وكذلك التغيرات المؤسسية المحتملة، مثل عمليات الاستحواذ والتصفية وتعيين المسؤولين. وفي مدينة نيروبي، منحت المدينة الإشراف الكامل على المراحيض العامة لرابطة الحي التجاري المركزي في نيروبي. ومع ذلك، وفي أعقاب انهيار الرابطة، حدث ارتباك بشأن تحديد من الذي يمتلك المراحيض ويشرف عليها، حيث أشار رئيس الرابطة إلى أن الرئيس السابق ربما باعها إلى كيانات خاصة أخرى، مع الإشارة إلى عدم وجود وثائق تبين ذلك[١٨].

٣١- وعندما تكلف الدولة جهة فاعلة من القطاع الخاص بتشغيل خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي، عادة ما يتم تحقيق ذلك بواسطة عقد قد يتضمن أو لا يتضمن توفير المياه

(١٤) See Maureen Flanagan, “Private needs, public space: public toilets provision in the Anglo-Atlantic patriarchal city: London, Dublin, Toronto and Chicago”, *Urban History*, vol. 41, No. 2 (May 2014).

(١٥) See Transparent Chennai, “Public sanitation management models: providing toilets for the urban poor in Chennai”, (November 2012); Sjaak van der Geest and Nelson Obirih-Opareh, “Getting out of the shit: toilets and the daily failure of governance in Ghana”, *Bulletin de l’APAD*, (2002); and F. Khan and others, “Promoting entrepreneurship and affordable financing for uptake of improved toilets in Nigeria”, 41st Water Engineering and Development Centre international conference, Nakuru, Kenya (July 2018).

(١٦) See Adriana Allen, Pascale Hofmann and Hannah Griffiths, “Moving down the ladder: governance and sanitation that works for the urban poor” in *Sanitation Services for the Urban Poor: Partnerships and Governance*, J. Verhagen and others, eds. (The Hague, IRC International Water and Sanitation Centre, 2010).

(١٧) See F. Khan, N. Dosumu and S. Otusanya, “The role of entrepreneurs in provision and sustainable operations of sanitation facilities in public places in Nigeria”.

(١٨) See Lee Mwiti, “Cashing in on public toilets: what Kenya can learn from Tanzania” *Standard Digital* (2nd February 2016). The idea of privatizing public toilets has also been discussed by the Borders Local Authority in Scotland, see www.thesouthernreporter.co.uk/news/council-in-talks-over-privatising-borders-public-toilets-1-4832185 and www.bbc.co.uk/news/uk-scotland-south-scotland-46234883.

وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة. ونظراً لوجود عدد قليل من العقود التي تتضمن هذا الشرط، يحق لمقدمي الخدمات رفض إتاحة هذه الخدمات. وحتى عندما يُلزم مقدمو الخدمات من القطاع الخاص بتقديم هذه الخدمات في الأماكن العامة، فإن المعايير التي يجب عليهم الامتثال لها قد تكون غير واضحة أيضاً، لأن شروط عقودهم قد لا يتم الكشف عنها دائماً لعامة الجمهور[١٩]. وبالمثل، فإن تجزئة المسؤولية من خلال الخصخصة تثير شواغل كثيرة، لأن الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان لا تلزمهم بصورة مباشرة، ولا يخضعون في الغالب لأي التزام قانوني مباشر بالامتثال لها، ما لم يُطلب منهم ذلك بموجب الإطار التنظيمي للدولة المعنية.

٣٢- وثانياً، من أجل الامتثال لمبدأ المساءلة، يجب أن يكون مقدمو خدمات المياه والصرف الصحي مسؤولين أمام المستفيدين من خدماتهم وأن يُطلب منهم تقديم تفسيرات ومبررات منطقية لإجراءاتهم وأفعالهم وقراراتهم للأشخاص المتضررين منها، وكذلك لعامة الجمهور (A/73/162، الفقرة ٣٤). وعادةً ما يعوق هذا البعد من المساءلة عدم قيام المسؤولين عن الأماكن العامة بتوفير آليات تمكن الناس من تقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوقهم الإنسانية في المياه أو الصرف الصحي، أو عندما يتاح ذلك فقط بطرق استثنائية ولا يمكن الوصول إليها. وفي سكرامنتو، الولايات المتحدة الأمريكية، لا توجد آليات مخصصة تمكن المشردين من الطعن في القرار الذي اتخذته سلطات المدينة بإغلاق دورات المياه العامة لإجبارهم على مغادرة المدينة، وعوضا عن ذلك قام المقرر الخاص السابق والمنظمات غير الحكومية المحلية بإثارة القضية[٢٠]. وفي مدينة نيويورك، وعلى الرغم من وجود إجراء يمكن الأشخاص من تقديم شكاوى بشأن المراحيض العامة التالفة أو القذرة أو طلب إنشاء مراحيض عامة جديدة، فإن هذا الإجراء لا يمكن الوصول إليه إلا عبر الإنترنت، الأمر الذي من المحتمل أن يبعد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع والتشرد من الاستفادة من عملية الشكاوى.

٣٣- وفي حالات أخرى، نادراً ما يتم توسيع نطاق ولايات الجهات التنظيمية المستقلة وأمناء المظالم لتشمل المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة، وبالتالي يكون توفير هذه الخدمات بمنأى عن المساءلة. وحتى في حالة تقديم شكاوى إلى أمناء المظالم بهذا الشأن، فإن عدم وجود معايير وطنية محددة يؤدي إلى معالجة هذه الادعاءات من خلال الانتهاك المتعلقة بمعايير أخرى، مثل تلك المتعلقة بالمساواة، بدلاً من تلك القائمة على المحتوى المعياري لحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، قُدمت شكوى إلى الحكومة المحلية وأمين المظالم المعني بالرعاية الاجتماعية فيما يتعلق بقيام مجلس المدينة بفرض رسوم على استخدام المراحيض العامة، ولكن لم تفرض رسوم على المبولات، مما يعني أن النساء يدفعن هذه الرسوم وليس الرجال. وتم البت في القضية لصالح صاحبة الشكوى؛ ومع ذلك، فقد استند القرار إلى انتهاك التشريعات الوطنية بشأن التمييز بين الجنسين، وليس على معايير الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة.

٣٤- وثالثاً، يجب أن يكون لدى الدول القدرة على كفالة الامتثال لمعايير الإنفاذ، وهو مفهوم يشمل إنشاء هيئات قادرة على مراقبة الامتثال، وتوفير منتديات يتناول فيها الناس

(١٩) انظر المذكرة المقدمة من موزامبيق.

(٢٠) See National Law Center on Homelessness and Poverty, “Human rights to human reality. A 10-step guide to strategic human rights advocacy” (2014).

التحديات المتعلقة بقرارات أو تقصير الجهات الفاعلة المعنية وتكون قادرة على استيفاء حق المدعين في سبيل انتصاف فعال (A/73/162، الفقرة ٥٩). ودون إنشاء إطار مناسب للمساءلة، تصبح المطالبات المتعلقة بضمان احترام الحقوق وحمايتها والوفاء بها في هذا السياق أكثر صعوبة، إن لم يكن من المستحيل تحقيقه بفعالية. وبالتالي، قد ينتهك الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة، مع إفلات الجهات المعنية من العقاب وعدم الوفاء به. وأنظمة المساءلة الجيدة الأداء ينبغي أن تعترف صراحةً بأن الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي ينطبق على الأماكن العامة ويشمل آليات تنفيذ لمساعدة الناس على المطالبة بهذا الحق وتقديم الشكاوى عند انتهاكه.

رابعاً- الامتثال لحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة

٣٥- من أجل إعمال الدول لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان لضمان توفير المياه والمرافق الصحية في الأماكن العامة، يجب أن توفر هذه الخدمات بما يتماشى مع المضمون المعياري للحقوق. وعلى الرغم من أن حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي لا ينص على معايير محددة، فإن فهم التمتع بهذا الحق هو سياقي في الأساس، فهو يوفر إطاراً يمكن أن يدعم الدول والوكالات الدولية في تحديد مستويات الخدمة بصورة أكثر إلزامية. وعلى غرار التعريف الوارد في برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بشأن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية على مستوى الأسرة المعيشية، وفي المدارس والمرافق الصحية، فإن المحتوى المعياري للحق في المياه والمرافق الصحية، الذي تم تناوله في الأقسام التالية، قد يوفر مرجعاً لتعريف مختلف مستويات الخدمة في الأماكن العامة، بما في ذلك المستوى الذي يفترض أن يتوافق مع التوقعات المحددة في أهداف التنمية المستدامة. وزيادة تطوير هذه المعايير قد تكون بمثابة منصة لرصد الوصول إلى هذه المرافق في الأماكن العامة ولتوجيه الدول، ولا سيما الحكومات المحلية، من أجل تنفيذ خدمات تلبي متطلبات حقوق الإنسان، بعد تحديد الأماكن التي تكون بحاجة إلى هذه الخدمات في المدينة أو البلدة المحددتين.

ألف- التوافر

٣٦- من أجل أن يستوفي توفير المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة الشرط المتعلق بضرورة إتاحة هذه الخدمات، فإن الدول ملزمة بتوفير إمدادات المياه إلى تلك الأماكن بصورة مستمرة وكافية لتلبية الاحتياجات الشخصية، مثل النظافة الشخصية والشرب. وفي الحالات التي تستخدم فيها الأماكن العامة للسكن، على سبيل المثال من قبل الأشخاص الذين لا مأوى لهم، تكون الدول ملزمة أيضاً بتوفير الوصول إلى هذه الخدمات بمستوى يكفي لتلبية الاحتياجات المنزلية، بما في ذلك للتنظيف وغسل الملابس وإعداد الطعام[٢١].

(٢١) انظر التعليق العام رقم ١٥(٢٠٠٢) بشأن الحق في الماء، الفقرة ١٢(أ) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٧- ويؤدي الافتقار إلى الوصول المستمر إلى المياه الصالحة للشرب وللنظافة الشخصية في الأماكن العامة إلى آثار كثيرة، مثل خطر الإصابة بفقدان السوائل، وتفاقم الآثار التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في تلك الأماكن[٢٢]. ومثلما لوحظ في بلاغ المقرر الخاص المتعلق بمدينة كورك، في أيرلندا، فإن عدم توفر الخدمات في الأماكن العامة، مثل نوافير الشرب أو أماكن النظافة الشخصية، أجبر الأشخاص المتشردين على طلب الوصول إلى تلك الخدمات الأساسية من المواطنين العاديين أو المحلات التجارية. ومع ذلك، فغالباً ما يُمنعوا من الوصول إلى هذه الخدمات، وهو أمر ثبت أنه مهين بالنسبة لهم (انظر A/HRC/31/79 وIRL2/2015).

٣٨- وحيثما لا تتوافر مراحيض في الأماكن العامة، عادة ما يتعين على الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في تلك الأماكن الاختيار بين الانتظار لفترات طويلة دون التبول أو التغوط، أو اللجوء إلى التغوط أو التبول في العراء. وفي إكوادور، أدى عدم توفير مراحيض عامة للباعة المتجولين، الذين يصابون بالإسهال في كثير من الأحيان بسبب الظروف غير الصحية في الشارع أو في منازلهم، إلى حرمانهم من الذهاب إلى المرحاض لساعات طويلة. ويتسبب ذلك في احتمال إصابتهم بأمراض المعدة على المدى الطويل[٢٣].

٣٩- وفي مدينة داكا، تعمل السلطات على تحسين المراحيض العامة الموجودة في المدينة، مع الاستمرار في زيادة توافرها. ومنذ عام ٢٠١١، لا يوجد في مدينة دكا سوى ٤٧ مرحاضاً عاماً، على الرغم من تعداد سكان المدينة الذي يبلغ حوالي ٧ ملايين نسمة، يعيش حوالي ٥,٥ مليون منهم في الهواء الطلق لمدة تتراوح بين ٥ و٨ ساعات يوميًا، وكان الكثير من دورات المياه العامة الـ ٤٧ غير صالحة للاستعمال تماماً[٢٤]. وفي إطار شراكة مع المنظمات غير الحكومية والجهات الراعية للشركات، التزمت المدينة بتجديد ٣٧ من المراحيض الحالية وبناء ١٠٠ مرحاض إضافي. وزودت المراحيض الجديدة بمياه الشرب المأمونة، وبها مناطق منفصلة للذكور والإناث، ومرافق لغسل اليدين، وحمامات، كما زودت بالكهرباء بطريقة مأمونة، ويتم تزويدها بالمستلزمات الصحية للنساء[٢٥]. ولدى تصميم المشروع، أولى الاهتمام لاحتياجات الأشخاص ذوي الدخل

(٢٢) Christine DeMyers, Chloe Warpinski, and Amber Wutich, “Urban water insecurity: a case study of homelessness in Phoenix, Arizona”, *Environmental Justice*, vol. 10, No. 3 (2017); Bigboy Ngwenya and others, “Heat stress and adaptation strategies of outdoors workers in the City of Bulawayo, Zimbabwe”, *Journal of Community Medicine and Public Healthcare*, vol. 5, No. 1 (2018).

(٢٣) Sergio Ferragut and Georgina M. Gómez, “From the street to the store: the formalization of street vendors in Quito, Ecuador” in *Securing Livelihoods: Informal Economy Practices and Institutions*, Isabelle Hillenkamp, Frédéric Lapeyre and Andreia Lemaître, eds. (Oxford, Oxford University Press, 2013).

(٢٤) See WaterAid, “Female-friendly public and community toilets: a guide for planners and decision makers” (2011); and Tariq Bin Yousuf and Khairul Islam, “Improvement of public toilet situation in Dhaka City”, Australian Water Association and World Toilet Organisation, World Toilet Summit 2017, available from www.awa.asn.au/documents/World_Toilet_Summit_Abstracts.pdf.

(٢٥) See WaterAid, “Female-friendly public and community toilets: a guide for planners and decision makers”.

المنخفض للغاية، فهم أكثر المستخدمين لمرافق المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة.

٤٠- ولدى السعي إلى ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة، فإن توفيرها بالعدد المطلوب يعتمد على الظروف على أرض الواقع، بما في ذلك نوع وحجم الأماكن، واستخدام تلك الأماكن من حيث أعداد الأشخاص، والتركيبة السكانية للمستخدمين وأسباب حضورهم إلى تلك الأماكن، وكذلك طول المدة التي يقضونها عادةً في الأماكن المحددة (A/HRC/12/24، الفقرتان ٧٠-٧١). وبعد النظر في هذه العوامل وغيرها من العوامل ذات الصلة، من الضروري أن تكفل الدول بناء وصيانة مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي في تلك الأماكن تمشياً مع احتياجات جميع المستخدمين وبكميات كافية لضمان سهولة الوصول. وفيما يتعلق بتوافر المرافق الصحية على وجه الخصوص، يجب على الدول ضمان توفير المراحيض والخدمات ذات الصلة، مثل مرافق غسل اليدين ومرافق النظافة في حالات الطمث، وذلك بأعداد كافية لضمان عدم اضطرار الأشخاص إلى الانتظار لفترات طويلة بشكل غير معقول للوصول إلى هذه المرافق، أو الاعتماد على تفضل السكان المحليين أو المحلات التجارية (المرجع نفسه). ومن المسائل الرئيسية المتعلقة بهذا الشأن، عدد المرافق المطلوبة في كل مكان، والذي يعتمد في الغالب على اختلاف الحاجة إلى استخدامها بين النساء والرجال (A/HRC/33/49، الفقرة ٤٧). وقد أبرزت العديد من الدراسات أن النساء بحاجة إلى ضعف الوقت الذي يحتاجه الرجال للوصول إلى المراحيض العامة، وهن بحاجة إلى الوصول إلى مرافق الصرف الصحي بشكل متكرر أكثر من الرجال[٢٦].

٤١- وفي الولايات المتحدة، بذلت جهود كبيرة على المستوى التشريعي لمنع التمييز ضد المرأة في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة. ففي ولاية تكساس، على سبيل المثال، ينص قانون البناء لعام ١٩٩٣ على "ألا تقل نسبة المراحيض في المباني الجديدة عن ٢ للنساء مقابل ١ للرجال في المنشآت التي يرتادها الجمهور"[٢٧]. وبالمثل، في ولاية ويسكونسن، تقتضي قوانين التكافؤ أن يحرص أصحاب المنشآت التي يرتادها الجمهور على "ضمان سرعة وصول النساء إلى المراحيض ... بحيث تساوي سرعة وصول الرجال إلى المراحيض والمباول ... عندما تستخدم المنشأة ... بطاقتها القصوى."[٢٨]

(٢٦) See Sheila Jeffreys, "The politics of the toilet: a feminist response to the campaign to 'degender' a women's space", *Women's Studies International Forum*, vol. 45 (July–August 2014); Kathryn H. Anthony and Meghan Dufresne, "Potty parity in perspective: gender and family issues in planning and designing public restrooms", *Journal of Planning Literature*, vol. 21, No. 3 (February 2007); and Margaret L. Schmitt and others, "Making the case for a female-friendly toilet", *Water*, vol. 10, No. 9 (September 2018).

(٢٧) Texas Health and Safety Code, Health & Safety § 341.068. Restroom availability where the public congregates.

(٢٨) Wisconsin State Legislature, Regulation of Industry, Buildings and Safety, ch. 101 at 101.128.

باء- إمكانية الوصول

٤٢- ينبغي للدول أن تتخذ تدابير متضافرة لضمان إمكانية الوصول المادي إلى مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي العامة والحفاظ عليها. وضمان الوصول الفعلي إلى مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة يقتضي أن تكون المرافق الموجودة في تلك الأماكن متاحة للاستخدام من قبل جميع الأشخاص في جميع الأوقات وأن تكون المنشآت في مكان مناسب داخل الأماكن العامة ومصممة بحيث يمكن الوصول إليها بسلامة وأمان[٢٩]. ويشمل ذلك النظر في الفترة التي تكون فيها المرافق مفتوحة، حيث أن العديد من المراحيض العامة تغلق في الليل، مما يمثل مشكلة بالنسبة للأشخاص الذين يعتمدون عليها بشكل تام.

٤٣- ومن الاعتبارات الهامة التي يجب مراعاتها عند تحديد كيفية ضمان إمكانية الوصول، تعزيز الوصول بالنسبة للمجموعات التي عادة ما تكون مهمشة وتعيش في أوضاع هشة، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والأطفال والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين. ولكي يتحقق الوصول مادياً، يجب أن تلبي مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة احتياجات جميع هذه المجموعات بصورة متساوية.

٤٤- والشواغل المتعلقة بالوصول غالباً ما تتعلق، على سبيل المثال، بمغايري الهوية الجنسانية. والدراسات المتعلقة بتجارب الأشخاص مغايري الهوية الجنسانية تبين أنهم عادة ما يحرمون استخدام المراحيض العامة التي تتوافق مع هويتهم الجنسية عند الميلاد. وقد يكون لهذا الحرمان تأثير سلبي على صحتهم العقلية وقد يعرضهم لخطر الاعتداء والإيذاء[٣٠]. ولمكافحة هذا الخطر، سعى عدد من الدول إلى تحسين وصول الأشخاص المهمشين إلى المراحيض العامة. وفي كندا، هناك قانون عدّل القانون الكندي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي، صدر في عام ٢٠١٧، وهو يحظر التمييز على أساس "الهوية أو التعبير الجنساني"، مما يمكّن مغايري الهوية الجنسانية من استخدام المراحيض العامة التي تتوافق مع هويتهم الجنسانية[٣١]. وفي نيبال، تم توفير مراحيض عامة للجنس الثالث من أجل إتاحة هذه المرافق لمغايري الهوية الجنسانية، وهي مفضلة على المرافق المحايدة جنسانياً لأن استبعاد الرجال بشكل تام من المراحيض المخصصة للجنس الثالث يساعد على تعزيز سلامة مغايري الهوية الجنسانية[٣٢]. وتشير الدراسات المتعلقة بالتجربة النيبالية إلى أن مستخدمي المراحيض العامة من الجنس الثالث في كاتماندو راضون بشكل عام عن

(٢٩) انظر التعليق العام رقم ١٥ الفقرة ١٢(ج)(١) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٣٠) See Sandy E. James and others, *The Report of the 2015 US Transgender Survey* (December 2016). See also submission from the International Commission of Jurists.

(٣١) See an Act to amend the Canadian Human Rights Act and the Criminal Code (S.C. 2017, c. 13), s. 3 (1).

(٣٢) See C. Benjamin and A. Hueso, "LGBTI and sanitation: what we know and what the gaps are" 40th Water Engineering and Development Centre international conference, Loughborough, United Kingdom (2017).

المرافق، لا سيما عند توفيرها في أماكن عامة، مثل محطات الحافلات، حيث يُعتقد أن ذلك يقلل من خطر التعرض للتمييز والهجمات[٣٣].

٤٥- وبالمثل، غالباً ما يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة في سبيل الوصول إلى مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي المناسبة لتلبية احتياجاتهم، مما يحد بشكل كبير من قدرتهم على استخدام الأماكن العامة والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، ويشكل هذا الأمر مصدر قلق بالنسبة للأشخاص الذين لا مأوى لهم[٣٤]. وفيما يتعلق بتحسين إمكانية الوصول إلى المراحيض العامة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وفرت السلطات في كل من المملكة المتحدة وأستراليا مراحيض "متنقلة" توضع في الأماكن العامة، وقد صممت خصيصًا للأشخاص الذين يحتاجون إلى مستوى عالٍ من المساعدة عند استخدام المرحاض وتحتوي على جميع المعدات اللازمة لضمان تمكن الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة من استخدامها بأمان وكرامة[٣٥]. وفي عام ٢٠٠٦ في المملكة المتحدة، قامت بلدية نوتنغهام بوضع مرحاض "متنقل" في وسط المدينة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المرحاض يتيح للأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة الاستفادة من المرافق العامة في المدينة، ويزيل حاجز عدم القدرة المتمثل في عدم إمكانية الوصول إلى مراحيض عامة تلبي احتياجاتهم[٣٦].

جيم- يسر التكلفة

٤٦- ينبغي أن تكون خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة ميسورة التكلفة للمستخدمين. وفي كثير من الدول، من المعتاد فرض رسوم على المستخدمين من أجل السماح لهم بالوصول إلى المراحيض العامة ونقاط المياه، وعادة ما تستخدم هذه الرسوم لتعويض تكاليف تشغيل المرافق وصيانتها. وتكون شبكات المياه أو المجاري رديئة في بعض الأماكن العامة، مما يجعل توفير مثل هذه الخدمات أكثر تكلفة مما هو عليه في المناطق السكنية أو المناطق التجارية. وثمة مجال لاختيار تكنولوجيا تقلل من التكاليف. ومن الأمثلة على ذلك قيام دائرة الحدائق الوطنية في الولايات المتحدة باستخدام مراحيض في شكل حفر محسنة التهوية في حديقة يوسمايت الوطنية، وهي فكرة طورت في الأصل للمجموعات ذات الدخل المنخفض في زيمبابوي[٣٧]. وفي حين أن قانون حقوق الإنسان لا يمنع الدول من فرض رسوم على الوصول

---

(٣٣) Paul Boyce and others, “Transgender-inclusive sanitation: insights from South Asia”, *Waterlines*, vol. 37. No. 2 (April 2018).

(٣٤) See Rob Kitchin and Robin Law, “The socio-spatial construction of (in)accessible public toilets”, *Urban Studies*, vol. 38, No. 2 (February 2001); Jo-Anne Bichard, Julienne Hanson, “Cognitive aspects of public toilet design”, conference paper (2005); and Yasemin Afacan and Meltem O Gurel, “Public toilets: an exploratory study on the demands, needs and expectations in Turkey” *Environment and Planning B: Urban Analytics and City Science*, vol. 42, No. 2 (January 2015).

(٣٥) Astor Bannerman, “How to achieve an accessible changing places compliant room layout” (2017).

(٣٦) See www.changing-places.org/install_a_toilet/case_studies/nottingham_city_council.aspx.

(٣٧) Sandy Cairncross and Richard Feachem, *Environmental Health Engineering in the Tropics* (Chichester, United Kingdom, John Wiley and Sons, 1983).

إلى هذه الخدمات، فإنه يُلزمها بضمان أن تكون الرسوم معقولة اقتصادياً لجميع المستخدمين ولا تضعف قدرة المستخدمين على التمتع بحقوق الإنسان الأخرى[٣٨].

٤٧- ومن الواضح أن العديد من الأشخاص الذين يعتمدون على الأماكن العامة للحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي ليس لديهم ببساطة الإمكانية لدفع رسوم استخدامها. وبالنظر إلى ضعفهم المالي والصعوبات في صرف إعانات فردية تمكنهم من الوصول إلى الخدمات، فإن شرط ضمان القدرة على تحمل التكاليف يدفع الدول إما على خفض رسوم الوصول إلى حد كبير لكي تكون في متناول الجميع أو، من الناحية المثالية، عدم فرض رسوم على المستخدمين والبحث عن طرق بديلة لضمان استدامة توفير هذه الخدمات.

٤٨- وفي مدينة باريس، أصبح استخدام المراحيض ذاتية التنظيف في الأماكن العامة مثل الطرق والحدائق والساحات مجانياً منذ عام ٢٠٠٦ عندما أعادت السلطات التفاوض بشأن العقود مع مشغلي هذه المرافق من أجل خفض التكاليف وبالتالي تعزيز الاستدامة[٣٩]. وفي الهند، سعت المنظمة غير الحكومية العاملة في مجال الحق في خدمات الصرف الصحي والصحة إلى التقليل من انتشار التغوط في العراء عن طريق توفير مراحيض عامة، خاصة في المناطق الريفية التي أهملتها المبادرات الحكومية. وتكلفة هذه المراحيض التي تحتوي على ١٦ غرفة ونظام للغاز الحيوي بلغت ٣٠ ٠٠٠ دولار أمريكي ولا تفرض رسوم على استخدامها، وذلك للتشجيع على الاستفادة منها، ويتم تمويل البناء والصيانة بطريقة إبداعية تتمثل في الاستفادة من المخلفات البشرية التي تولدها. وتستخدم المخلفات لتوليد الطاقة بواسطة مولد كهربائي يقوم بدوره بتشغيل مضخة لتنقية المياه. وتتمكن خدمات الصرف الصحي والصحة في الهند من بيع حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لتر من المياه المصفاة شهرياً، مما يولد دخلاً كافياً لضمان صيانة المراحيض والمحافظة عليها، بالإضافة إلى بناء مرافق أخرى[٤٠].

دال- الجودة والسلامة

٤٩- يجب على الدول توفير وصيانة مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة وفقاً للمعايير المناسبة للنظافة والسلامة. ويجب أن تكون المرافق الصحية نظيفة وجيدة الصيانة وآمنة للمستخدمين. وينبغي أيضاً بذل الجهود لإبعاد البشر والحيوانات والحشرات عن الفضلات البشرية في دورات المياه العامة، وذلك لمنع انتشار المرض. ويجب أن تكون المياه المتوفرة في الأماكن العامة آمنة وخالية من مسببات الأمراض والشوائب الضارة التي قد تؤثر على صحة المستخدمين[٤١].

٥٠- إن عدم توفير المياه وخدمات الصرف الصحي بشكل آمن وبجودة كافية في الأماكن العامة قد يؤدي إلى آثار ضار للغاية بالصحة والنظافة العامة. وهذه الآثار السلبية تكون ملحوظة، على سبيل المثال، في الأماكن التي يستخدمها الباعة لبيع الأغذية للجمهور، حيث

(٣٨) انظر التعليق العام رقم ١٥ الفقرة ١٢(ج)(٢) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٣٩) See, for example, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/4654694.stm.

(٤٠) See www.pri.org/stories/2016-07-05/doctoral-student-building-public-toilets-india-also-provide-clean-drinking-water and www.bbc.co.uk/news/business-41680867.

(٤١) انظر التعليق العام رقم ١٥ الفقرة ١٢(ب) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يمكن أن يشكل انعدام المياه الجيدة وخدمات الصرف الصحي الآمن خطراً على البائعين والزبائن على حد سواء. وفي غانا، توفر للتجار في الأسواق أحياناً خدمات مياه ومراحيض رديئة وغير صحية بالقرب من أكشاكهم. ونتيجة لذلك، بينت إحدى الدراسات أن جميع التجار الذين أجريت مقابلات معهم يعانون باستمرار تقريباً من الإصابة بالإسهال[٤٢]. وبالمثل، فإن نقص المياه الصالحة للشرب يعني أن التجار يجب عليهم في كثير من الأحيان إما اللجوء إلى استخدام المياه غير المأمونة لتنظيف الأواني والمواد الغذائية، أو ببساطة عدم استخدام المياه على الإطلاق، ويؤدي ذلك في الحالتين إلى تلوث الطعام بمسببات الأمراض الخطرة، وبالتالي زيادة احتمال إصابة الباعة والزبائن بالمرض[٤٣]. وفي تايوان، لا يتم تزويد بائعي المواد الغذائية في الأسواق الليلية بالمياه الصالحة للشرب للتنظيف، مما يعني أنهم يضطرون لاستخدام المناشف الورقية فقط لتنظيف أنفسهم ومعداتهم، وتبين أن ذلك يزيد من احتمال إصابة الزبائن بالأمراض المنقولة عن طريق الأغذية[٤٤].

هاء- المقبولية والخصوصية والكرامة

٥١- في سياق الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة، فإن توفير المرافق التي تلبي متطلبات القبول والخصوصية والكرامة يعني أنه يجب تصميمها وصيانتها والمحافظة عليها بطرق تتوافق مع الاحتياجات الشخصية والثقافية للمستخدمين. ولدى العديد من المجتمعات والثقافات معايير خاصة وهامة فيما يتعلق بممارسات النظافة الصحية، وقد يختلف ذلك بين الثقافات وفي إطارها. وبناءً على ذلك، قد يتطلب تحديد كيفية توفير مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي بطريقة مقبولة ثقافياً في الأماكن العامة دخول الدول في مشاورات هادفة مع السكان المستهدفين فيما يتعلق بمتطلباتهم. وينبغي ضمان الخصوصية والكرامة دائماً، لا سيما من خلال مراعاة احتياجات المستخدمين الضعفاء والمهمشين، بمن فيهم النساء ومغايرو الهوية الجنسانية، عند تحديد تصميم مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة.

٥٢- إن عدم توفير مرافق عامة تلبي الاحتياجات الثقافية للمستخدمين وتكفل لهم الخصوصية والكرامة يمكن أن يقلل من استخدامها من قبل الجماعات التي تشعر بعدم الأمان نتيجة لذلك. وقد شوهد هذا في ولاية تيلانغانا الهندية، فعلى الرغم من أن سلطات المدينة في وارانغال تزيد من عدد المراحيض العامة ومرافق الاستحمام المتاحة للنساء، فإن الاستخدام الفعلي كان أقل بكثير مما كان متوقعاً. ونتيجة لذلك، أجرت السلطات مقابلات مع ١٩٧ من النساء المحليات، بينهن ٢١ امرأة من خلفيات متنوعة، لمعرفة رأيهن في المنشآت، واحتياجاتهن الخاصة وتفضيلاتهن. ورأت مجموعة من النساء أن المنشآت غير ملائمة، أو يوجد رجال عند

(٤٢) See Laura Alfers, "Occupational health and safety for market and street traders in Accra and Takoradi, Ghana" (December 2009).

(٤٣) See Sally Roever, "Informal economy monitoring study sector report: street vendors" (April 2014); and Sohel Ahmed and others, "Cooking up a storm: community-led mapping and advocacy with food vendors in Nairobi's informal settlements".

(٤٤) Yi-Mei Sun, Shu-Tai Wang and Kuo-Wei Huang, "Hygiene knowledge and practices of night market food vendors in Tainan City, Taiwan", *Food Control*, vol. 23, No. 1 (January 2012).

المداخل أو حولها، مما يسبب مضايقة لهن. ووجدت المقابلات أن النساء يرغبن في الحصول على ميزات مثل تخصيص مرافق للنساء فقط، وإتاحة الوصول من الطرق الرئيسية، وتوفير الاختيار بين المراحيض التقليدية على سطح الأرض وتلك المزودة بمقاعد. واستخدمت هذه الاستنتاجات لتصميم وبناء مرافق جديدة كانت محددة لاحتياجات النساء في المنطقة[٤٥].

خامساً- الترابط مع حقوق الإنسان الأخرى

٥٣- إن عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وترابطها وتشابكها يتجلى بقوة في سياق الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة. وعندما لا يتم احترام وحماية الحق في الماء وخدمات الصرف الصحي بشكل كافٍ في الأماكن العامة، يمكن حدوث آثار سلبية كبيرة على التمتع بحقوق أخرى[٤٦].

٥٤- ومن المسلم به على نطاق واسع أن المياه وخدمات الصرف الصحي من العوامل الرئيسية المحددة للصحة وأن حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي والصحة الكافية مترابطة ترابطاً جوهرياً. وفي حال انعدام التسهيلات المناسبة لكفالة التمتع بالحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، قد يكون الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في أماكن عامة أكثر عرضة للتعرض لآثار سلبية كبيرة على صحتهم[٤٧]. وقد يؤدي ضعف إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة إلى تفاقم المشاكل الصحية الموجودة أصلاً، وعلى سبيل المثال، يؤدي سوء تصميم المرافق إلى تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة إلى إصابات جسدية عند محاولة استخدامها. وعندما يفتقر الناس إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة، قد يصابون أيضاً بمشكلات الصحة العقلية، حيث إن عدم القدرة على ضمان النظافة الشخصية يمكن أن يؤدي إلى أن ينظر الشخص إلى نفسه بصورة سلبية، لا سيما أولئك الذين لا مأوى لهم ويفتقرون إلى خيارات بديلة للنظافة الصحية الشخصية، فينظرون إلى أنفسهم على أنهم قذرون[٤٨]. وعلاوة على ذلك، فقد تبين أن نقص المياه وخدمات الصرف الصحي الكافيين في الأماكن العامة قد يؤثر على قدرة الذين يعيشون ويعملون في الأماكن العامة على الوصول إلى الرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، وثقت دراسة في البرازيل حالات مُنع فيها أشخاص مشردون من الوصول إلى المستشفيات بسبب مظهرهم، لأنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى مرافق الصرف الصحي في الأماكن العامة[٤٩].

---

(٤٥) See WaterAid, "Female-friendly public and community toilets: a guide for planners and decision makers".

(٤٦) See Priscila Neves-Silva, Giselle Isabelle Martins and Léo Heller, "Human rights' interdependence and indivisibility: a glance over the human rights to water and sanitation", *BMC International Health and Human Rights*, vol. 19 (2019).

(٤٧) المرجع نفسه.

(٤٨) See Christine DeMyers, Chloe Warpinski and Amber Wutich, "Urban water insecurity: a case study of homelessness in Phoenix, Arizona".

(٤٩) See Priscila Neves-Silva, Giselle Isabele Martins and Léo Heller, "'We only have access as a favor, don't we?' The perception of homeless population on the human rights to water and sanitation", *Reports in Public Health,* vol. 34, No. 3 (2018).

٥٥- وعدم كفاية توفير المياه والمرافق الصحية في الأماكن العامة قد يؤثر أيضاً على التمتع بالحق في العمل. وينطبق الحق في العمل على جميع الأشخاص في جميع قطاعات العمالة، بمن في ذلك الذين يعملون بشكل غير رسمي، ويكفل جملة أمور منها الحق في عدم الاستبعاد من فرص العمل وشروط العمل العادلة والمواتية، ولا سيما ظروف العمل الآمنة[٥٠]. وتنعكس الصلة بين الحق في العمل والحق في الماء وخدمات الصرف الصحي في الالتزامات المفروضة على الدول عملاً بواجبها المتمثل في ضمان تمتع كل شخص بظروف عمل عادلة ومواتية، والتي تنطبق بوضوح على الأشخاص الذين يعملون في الأماكن العامة. ومن أجل الوفاء بهذه الالتزامات، يتعين على الدول وضع سياسات تمكّن من توفير بيئات عمل صحية، بما في ذلك عن طريق ضمان وصول العمال إلى مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة التي تلبي أيضاً احتياجات النظافة الخاصة بالنساء[٥١].

٥٦- والعلاقة بين نقص المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة والتمتع بالحق في العمل يمكن أن تنشأ أيضاً عن الأثر السلبي الذي يشكله عدم كفاية المياه وخدمات الصرف الصحي على صحة العمال في الأماكن العامة، مما يعني في كثير من الأحيان أنه يتعين عليهم التوقف لبعض الوقت للتعافي. وفي سياق العمل غير الرسمي والعمل الحر، فإن عدم القدرة على العمل يؤدي حتماً إلى خسارة الدخل بصورة كاملة خلال فترة النقاهة[٥٢]. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى المياه وخدمات الصرف الصحي الكافيين في الأماكن العامة قد يكون على حساب الحق في عدم الاستبعاد من الفرص وتقليل احتمالات الحصول على عمل. وبالنسبة للأشخاص الذين لا مأوى لهم، على وجه الخصوص، قد يؤدي عدم وجود أماكن للنظافة الشخصية إلى سوء مظهرهم، وقد ثبت أنه ذلك يجعل من الصعب الحصول على عمل[٥٣].

٥٧- وعلى النحو المبين في هذا التقرير، فإن عدم توفير الدول المياه والمرافق الصحية الكافية في الأماكن العامة عادة ما يؤثر سلباً وبصورة غير متناسبة على تمتع النساء بعدد كبير من حقوق الإنسان الخاصة بهن. وعليه، فإن الافتقار إلى المياه وخدمات الصرف الصحي الكافيين في الأماكن العامة قد ينتهك حق المرأة في عدم التمييز. ويجب على الدول، من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتخاذ عدد من الخطوات، بما في ذلك ضمان عدم القيام بأفعال من شأنها أن تلحق الضرر بالمرأة أو تؤدي إلى تمتعها بالحقوق بدرجة أقل من الرجل.

٥٨- وفي حال عدم الوصول بصورة كافية إلى المياه ومرافق الصرف الصحي في الأماكن العامة، يضطر الناس إلى البحث عن بدائل قد تشمل التغوط في العراء أو الاغتسال والشرب من نوافير عامة. ومع ذلك، فإن من يقومون بهذه الممارسات قد يُجرموا في الكثير من الأحيان

(٥٠) انظر التعليق العام للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رقم ٢٣(٢٠١٦) بشأن الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية.

(٥١) المرجع نفسه، الفقرة ٣٠.

(٥٢) Divya Rajaraman, Sandra M. Travasso and S. Jody Heymann, "A qualitative study of access to sanitation amongst low-income working women in Bangalore, India", *Journal of Water, Sanitation and Hygiene for Development*, vol. 3, No. 3 (September 2013).

(٥٣) Inner City Law, "No place to go. An audit of the public toilet crisis in Skid Row" (June 2017).

نتيجة لذلك[٥٤]. وعليه، وفي ظل عدم توفر مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة العامة بصورة كافية، لا يُجد المشردون ومستخدمو الأماكن العامة والعاملون فيها خياراً سوى مخالفة الأحكام القانونية المفروضة في هذا الصدد (A/HRC/21/42، الفقرتان ٤١-٤٢). ويتضح في العديد من بقاع العالم أن هناك حالات عديدة يفرض فيها القانون عقوبات جنائية على الأشخاص بسبب القيام بتلبية احتياجاتهم من المياه والنظافة الصحية، حتى في حال عدم توفر خيارات بديلة[٥٥]، وثمة آثار واضحة للقوانين من هذا القبيل[٥٦]. ووجدت دراسة أجريت في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة في عام ٢٠١٦ أن الشرطة استجوبت ٧٤ في المائة من المشردين في العام السابق بسبب ما يسمى بجريمة المساس بنوعية الحياة، والتي تشمل التبول والاستحمام في العراء[٥٧].

٥٩- وهناك اعتراف بأن هذه القوانين تنتهك حقوق الإنسان لمن يجبرون على عدم التقيد بها بسبب الافتقار إلى مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي المناسبة. وفي قضية *بوتينغر ضد مدينة ميامي*، المتمثلة في القبض على أشخاص بلا مأوى لأنهم مارسوا "أنشطة حياتية ضرورية"، مثل التبول والاستحمام في العراء نظراً لانعدام المرافق العامة، ارتئي أن "ممارسة المدينة المتمثلة في إلقاء القبض على أفراد بلا مأوى بسبب تصرفات غير ضارة أُجبروا على القيام بها في أماكن عامة، هو أمر غير دستوري لأن تلك الاعتقالات كانت قاسية وغير عادية وتشكل انتهاكاً للتعديل الثامن وتتعلق بسلوك بريء وغير عدواني، ويمثل ذلك انتهاكاً للبند الخاص بمراعاة الأصول القانونية الوارد في التعديل الرابع عشر"[٥٨].

٦٠- وقد يكون لانعدام مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي بشكل كاف في الأماكن العامة تأثير غير مباشر على التمتع بالعديد من الحقوق التشاركية، مثل الحق في حرية التجمع وحرية التنقل والحق في المشاركة في الحياة الثقافية وحق الشخص في إظهار ديانته، التي تمارس في الغالب في الأماكن العامة من خلال تجمعات واحتجاجات ومواكب. وللناس الحق في استخدام الأماكن العامة لهذه الأغراض؛ ومع ذلك، فإن كفالة قدرة الأشخاص على ممارسة هذه الحقوق يتطلب تمكينهم من التمتع بالحق في المياه وخدمات الصرف الصحي خلال أنشطتهم.

---

(٥٤) Robert Hartmann McNamara, Charles Crawford and Ronald Burns, “Policing the homeless: policy, practice, and perceptions”, *Policing: An International Journal of Police Strategies & Management*, vol. 36, No. 2 (2013).

(٥٥) See, for example, https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=23375.

(٥٦) See P. Scott, M. Sohail and S. Cavill, “Urination needs and practices away from home: where do women go?”, 40th Water Engineering and Development Centre international conference, Loughborough, United Kingdom (2017).

(٥٧) Coalition on Homelessness, San Francisco, “Punishing the poorest. How the criminalization of homelessness perpetuates poverty in San Francisco” (2015).

(٥٨) See https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/FSupp/810/1551/1500109/.

سادساً- استنتاجات وتوصيات

٦١- يعدّ الوصول إلى المياه والمرافق الصحية في العديد من مجالات الحياة خارج نطاق الأسرة المعيشية عنصراً أساسياً من عناصر التمتع بحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. ومع ذلك، غالباً ما يكون هناك إهمال واضح لتوفير وتعزيز هذه الخدمات الحيوية في هذه الأماكن. والتشريعات والسياسات المحلية المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي غالباً ما تركز فقط على تحسين الوصول على مستوى الأسرة المعيشية، وقلما تكون المجالات الواقعة خارج نطاق الأسرة المعيشية موضع اهتمام من جانب الحكومات الوطنية أو المحلية أو مقدمي الخدمات أو الجهات التنظيمية التي يتمثل دورها في التأكد من تقديم هذه الخدمات الأساسية بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان.

٦٢- ونتيجة لهذا الإهمال، قد تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل متكرر ويكون لها تأثير غير متناسب على الفئات المستضعفة والمهمشة، مثل المتشردين، والعاملين غير الرسميين في الأماكن العامة والأشخاص مسلوبي الحرية. والواقع الذي تعيشه هذه المجموعات يعني في كثير من الأحيان أن حاجتها للمياه وخدمات الصرف الصحي أكبر بكثير في مجالات الحياة خارج المنزل، وبالتالي يشتد إحساسهم بالافتقار إلى هذه الخدمات أو عدم كفايتها. وقد يكون لسوء الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن خارج نطاق الأسرة أثر سلبي على مجموعة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مما يؤثر على الصحة والتعليم والتوظيف والوصول إلى الفرص الاجتماعية والمجتمعية. وكل واحد من هذه الجوانب يشكل في حد ذاته انتهاكاً محتملاً لحقوق الإنسان ينشأ عن انتهاك حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي.

٦٣- إن عدم قيام الدول بإدراج مجالات الحياة خارج الأسرة المعيشية في سياساتها وتخطيطها بشأن المياه والمرافق الصحية يتعارض مع الالتزامات التي تعهدت بها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي ترمي إلى تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الوصول إلى مجتمعات عادلة وخالية من الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، وضمان "عدم ترك أي شخص خلف الركب". ومثلما ورد آنفاً، فإن تحقيق العديد من الأهداف والغايات ذات الصلة يتطلب بوضوح اتخاذ إجراءات لتسهيل الوصول إلى خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة، وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ اعترافاً لا لبس فيه بأنه لا يكفي أن تقوم الدول بتنفيذ تدابير لا تشمل كافة الناس والمناطق الخاضعة لولاياتها. ويشمل ذلك الأشخاص الذين قد يعيشون أو يعملون في مجالات حياتية خارج نطاق الأسرة المعيشية أو يستخدمونها.

٦٤- ويبرز المقرر الخاص في هذا التقرير على وجه الخصوص الأهمية الحيوية للأماكن العامة، مثل الحدائق العامة والساحات والشوارع والأسواق ومحطات النقل، التي ينبغي أن يتمكن فيها الناس من الوصول إلى حقوقهم الإنسانية في المياه وخدمات الصرف الصحي. وهذه الأماكن، التي يمكن للجميع الوصول إليها، هي شريان حياة للعديد من الناس، ويجب بالتالي أن تولى الاعتبار الواجب في سياسات الدول المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة بين الحكومات الوطنية والمحلية ومقدمي

الخدمات والجهات التنظيمية من أجل التغلب على العقبات التي تعترض الوصول والتحديد الواضح لأدوار ومسؤوليات جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تقديم هذه الخدمات.

٦٥- واتساقاً مع ما ورد أعلاه، يوصي المقرر الخاص بأن تقوم الدول بما يلي:

(أ) أن تدرج الدول خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي في مجالات الحياة خارج نطاق الأسرة المعيشية، ولا سيما في الأماكن العامة، في سياساتها وخططها واستراتيجياتها، بهدف ضمان الوصول على نحو يتوافق مع المحتوى المعياري لحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي ومبادئ حقوق الإنسان؛

(ب) أن تقدّم الدول توصيات إلى الحكومات المحلية تحدد كيفية تحديد الأماكن العامة التي تتطلب توفير المياه وخدمات الصرف الصحي ومستوى ونوع الخدمات المطلوبة. وينبغي اتخاذ هذه القرارات بالتشاور مع مستخدمي هذه الأماكن، مع مراعاة طبيعة استخدام الأماكن وتحديد كيفية امتثال التنفيذ لحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي؛

(ج) أن تدرج هيئات الرصد الدولية المعنية بأهداف التنمية المستدامة مجموعة أوسع من مجالات الحياة خارج الأسرة المعيشية في تقييماتها، وتضع منهجيات لتحديد مستوى الخدمات في تلك الأماكن بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار حقوق الإنسان. وينبغي على وجه الخصوص الحرص على أن تشمل البيانات جميع الفئات ذات الصلة؛

(د) أن تقوم آليات وهيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، هيئات رصد المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، بإدراج الأماكن العامة وغيرها من مجالات الحياة ذات الصلة خارج نطاق الأسرة المعيشية في تقييماتها ورصدها للتمتع بحقوق الإنسان، في دول معينة وعلى الصعيد العالمي على حد سواء.